

Distr.
GENERAL

S/1997/90
29 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٨٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، وطلب إليّ أن أبقى المجلس على علم بالحالة في ليبيريا ولا سيما بشأن التقدم المحرز في مجالي تسريح القوات ونزع الأسلحة. كذلك طلب المجلس إليّ أن أقدم، بحلول يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تقريراً مرحلياً وتوصيات بشأن الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من أجل عقد انتخابات حرة ونزيهة. ويستعرض هذا التقرير التطورات المستجدة في ليبيريا منذ تقرير سلفي المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/962).

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أحرز قدر من التقدم نحو تنفيذ اتفاق أبوجا. وقد بدأت عملية نزع الأسلحة وتسريح القوات في موعدها المقرر يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ولكنها واجهت عقبات شتى على النحو المبين في الفرع رابعاً من هذا التقرير. وطبقاً للجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا، قام فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بنشر قوات في دواخل ليبيريا دعماً لعملية نزع الأسلحة كما نشرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أفرقة من المراقبين العسكريين على مواقع نزع الأسلحة.

٣ - على أن الانقسامات العميقة التي عادت إلى الظهور في داخل مجلس الدولة عقب حادثة إطلاق النار على دار الحكومة يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ما زالت قائمة. ومع ذلك ففي خلال زيارتهم إلى ليبيريا في منتصف كانون الثاني/يناير، اجتمع المبعوث الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وزير خارجية نيجيريا الزعيم توم إيكيمي ووزير خارجية غينيا السيد الأمين كامارا ونائب وزير خارجية غانا السيد محمد بن شنباس، كل على حدة، مع رئيس مجلس الدولة وبعض أعضاء المجلس. ثم اجتمع المجلس يوم ١٦ كانون الثاني/يناير لأول مرة منذ حادثة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الاجتماع، الذي عقد في وجود وفد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفائد قوة فريق المراقبين العسكريين

التابع للجماعة الاقتصادية المذكورة وممثلي الخاص وغيرهم، ناشد الزعيم إيكيمي جميع الأعضاء أن يكفلوا أكمل صور التعاون من أجل ضمان النجاح لإنجاز عملية السلام في ليبيريا مؤكداً على أهمية نزع الأسلحة بالنسبة الى عملية السلام، ومقترحاً أن يعاد عقد لجنة التسعة في أوائل شباط/فبراير بعد الموعد النهائي لإكمالها في ٣١ كانون الثاني/يناير بما يؤكد استئنافها لمهامها.

٤ - وكان الاجتماع الثاني للتحقق والتقييم، الذي عقد على مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قد تم طبقاً للجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا وبدأ بدوره يوم ١٦ كانون الثاني/يناير. وفي بيان صادر بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير، أعرب الزعيم إيكيمي عن قلقه إزاء بطء عملية نزع الأسلحة وتسريح القوات وقلة كميات الأسلحة المجموعة حتى ذلك الحين وسوء نوعيتها. وبدأ أن من أسباب ذلك الوسواس التي ما برحت تساور قادة الفصائل فضلاً عن قصور الحوافز المقدمة الى المقاتلين. وذكر الزعيم إيكيمي أيضاً أن مجلس الدولة أكد له، ولأعضاء فريق التحقق، أنه سوف يستأنف اجتماعاته المعتادة وييسر نجاح تنفيذ اتفاق أبوجا. كما أكد على أن الموعد النهائي لإنجاز عمليات نزع الأسلحة وتسريح القوات لن يتم تمديده بعد يوم ٣١ كانون الثاني/يناير داعياً قادة الفصائل الى تأمين تسليم كميات كبيرة من الأسلحة وتسريح مقاتليهم بحلول ذلك التاريخ. واتفق فريق التقييم على التوصية بأن يقدم موعد انعقاد الاجتماع الوزاري للجنة التسعة، المقرر له آذار/مارس ١٩٩٧، لكي يعقد في أوائل شباط/فبراير ويتولى تقييم محصلة ممارسة نزع الأسلحة ويعزز أسلوب تنفيذ بقية البرنامج.

ثالثاً - الجوانب العسكرية

حالة وقف إطلاق النار

٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر الإبلاغ عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار. وتلقت البعثة ست شكاوى جديدة من جناح جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة، وجناح الجنرال الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة فيما يتعلق بحوادث في مقاطعتي غراند كيب ماونت وبومي. وكان منها شكوى من جناح جونسون المذكور فيما يتعلق بهجوم على مقاتليه من جانب الجناح الآخر في قرية دووي قرب توبمانبورغ يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وشكوى من جناح الحاج كروما تتعلق بهجوم شنه جناح جونسون على قافلته التي كانت ترافق مقاتلي الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون في مدينة قرب سوميل في مقاطعة لوبا الدنيا يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وشكوى من جناح الجنرال الحاج كروما تتعلق بكمين نصبه جناح جونسون في سيارة تاكسي بمدينة أمادو بمقاطعة بومي يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وشكوى من جناح الجنرال الحاج كروما تتعلق بهجوم بواسطة قوة في حجم فصيلة شنه جناح جونسون في منطقة جاي ديو شمال منطقة سوهن وجبانا يوم ١٢ كانون الثاني/يناير، وشكوى من جناح جونسون بشأن فخ على الطريق الرئيسية مونروفيا - بومي يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ولم يوجه فيها اتهام لأي فصيل ثم شكوى

مقدمة يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير من جناح الجنرال الحاج كروما ضد جناح جونسون بشأن استيراد مواد عسكرية الطابع الى مونروفيا. وقد تعطلت التحقيقات في هذه الادعاءات التي تولتها اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار بسبب عدم حضور بعض الفصائل اجتماعات اللجنة المذكورة.

٦ - وكما سبقت الإشارة في تقرير ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/1996/962، الفقرة ١٢)، فإن تقرير اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار بشأن الحادثة التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في غرينفيل قدم الى لجنة التسعة المعنية بليبيريا، التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل استعراضه واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنه. كما أنجز التحقيق في جوانب انتهاك وقف إطلاق النار المتعلقة بمذبحة سينجي ويجري تقديمه بدوره الى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد انتهت اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار أن تحديد ٢١ فردا بوصفهم ضحايا المذبحة التي وقعت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وبدأت وكأنها من صنع بعض مقاتلي حركة التحرير الليبرية المتحدة الذين كانوا يتصرفون على مسؤوليتهم الخاصة. ولم يتح توفير قرائن عن ضلوع القيادة العسكرية العليا لحركة التحرير الليبرية المتحدة في هذا الأمر.

٧ - وما زال التحقيق جاريا في حادثة إطلاق النار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على مبنى الحكومة حيث قتل خمسة أشخاص بمن فيهم مساعد شخصي مقرب من تشارلس تايلور بالإضافة الى إصابة الكثيرين.

نشر أفراد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

٨ - ما زال قوام قوة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثابتا عند عدد ٥٠٠ ٧ فرد من جميع الرتب. وحتى الآن فإن القوات الإضافية المتعهد بتوفيرها للفريق المذكور لم تصل الى ليبيريا برغم أن جزءا من الدعم المتعهد به من جانب البلدان المانحة قد أصبح متاحا حاليا. وقد قام قائد القوة بنشر وحدات الى دواخل ليبيريا دعما لعملية نزع الأسلحة مع احتفاظه في الوقت نفسه بقوة ذات قوام كاف في منروفيا للمساعدة على حفظ مركزها بوصفها ملجأ آمنا. وتم نشر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أساسا في المواقع المعنية لنزع الأسلحة في مركز باركلي للتدريب وكامب شيفلين ومناطق توبمانبورغ وبووتر سايد وكاكاتا وفوانجاما وبوكانان وكامب ناما وزويدرو ومن ثم في ثلاثة مواقع إضافية في تابيتا وغرينفيل وهاربر (انظر المرفق الثالث).

٩ - كذلك فقد أنشأ فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مناطق عازلة بين جناحي جونسون والجنرال الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة في مقاطعتي بومي وغراندكيب ماونت بالإضافة الى مناطق عازلة بين الجبهة الوطنية القومية الليبرية والمجلس الليبري للسلام في مقاطعة غراندجيدي. كما يجري النظر حاليا في إيجاد منطقة عازلة مماثلة بين الجبهة الوطنية القومية الليبرية وجناح الجنرال الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة في مقاطعتي بونغ ولوفا، ثم بين الجبهة الوطنية القومية الليبرية والمجلس الليبري للسلام في مقاطعات سينوي وماريلاند وغراندكرو، ولكن

فريق المراقبين العسكريين المذكور أعلاه يرى أن الأمر سوف يتطلب قوات إضافية ومزيداً من الدعم السوقي لعملية انتشار من هذا القبيل.

١٠ - وفيما يتعلق بخطط الانتشار في المستقبل، أعلن قائد قوة فريق المراقبين العسكريين التابع لدول غرب أفريقيا أن أي مقاتلين يعثر على أسلحة بحوزتهم بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ سوف تجري معاملتهم بوصفهم مجرمين. وأوضح الفريق المذكور أنه ينوي القيام بعد انقضاء الموعد النهائي، بعمليات تطويق وتفتيش من أجل نزع أسلحة المقاتلين المتمردين كما سيكون الفريق مسؤولاً عن كفالة الأمن للعملية الانتخابية.

١١ - وقد تولى الجنرال سيكندر شامي كبير المراقبين العسكريين الجديد في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا مهامه يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير بلغ قوام البعثة العسكرية ٧٨ مراقبا عسكريا منتشرين على مواقع نزع الأسلحة في بو ووتر سايد وتوبمانبورغ وكاكاتا وكامب ناما ونوانجاما وزويدرو وتابيتا ومركز باركلي للتدريب وغرينفيل وكامب شيفلين وبوكانان (انظر المرفق الأول). كما أن أفرقة الرصد موزعة في مطار جيمس سبرغز باين وفي الميناء في مونروفيا.

رابعا - نزع السلاح والتسريح

١٢ - عندما بدأت عملية نزع السلاح والتسريح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ كما هو مقرر، واجه كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، المسؤول عن الجوانب التنفيذية للتسريح وتنسيق أنشطة سد الثغرات وإعادة الإدماج، قيودا شديدة تتعلق بالسوقيات والشؤون المالية والقوة العاملة. ويذكر أنه خلال الأزمة في منروفيا في نيسان/أبريل ١٩٩٦، تم نهب أصول الأمم المتحدة بصورة شاملة، وأنه بسبب انهيار وقف إطلاق النار وتدهور الحالة الأمنية، اضطر سلفي إلى خفض قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا خفضا جذريا وتعديل ميزانية البعثة إلى مستوى الحد الأدنى.

١٣ - وعند إعادة إحياء عملية السلام باعتماد الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا، تقدم سلفي بمقترحات إلى مجلس الأمن (S/1996/858، الفقرات ٢٢-٣٠) من أجل تقديم المساعدة التي في إمكان الأمم المتحدة توفيرها، بما في ذلك تقديم الدعم لنزع السلاح، والتسريح، والتحقق من امتثال الفصائل. ومع أن مجلس الأمن رحب، في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى سلفي (S/1996/917)، بهذه المقترحات وشجع الأمين العام على اتخاذ جميع الترتيبات المناسبة الضرورية لتنفيذها، فقد ظل الشك يساوره بأن الظروف في ليبيريا قد لا تسمح بتنفيذ المقترحات في ذلك الوقت، وذلك في ضوء انعدام الأمن بصفة مستمرة في بعض أجزاء البلد. وأشار المجلس أيضا إلى تأكيد سلفي في الفقرة ٥٩ من تقريره المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/858) بأن الموظفين والموارد السوقية المطلوبين لتنفيذ المقترحات لن يجري نشرهم ما لم تتخذ الفصائل الخطوات المحددة المطلوبة لتنفيذ

الجدول الزمني المنقح لاتفاق أبوجا. وعندما بدأت عملية نزع السلاح والتسريح، لم يكن في حوزة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية القوة العاملة اللازمة، أو الموارد المالية أو السوقية للاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل إذ أنهما كانا يعملان بالمستوى المخفض من الموارد المطلوبة، في أعقاب أزمة نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى أن منحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ سلطة الالتزام بتحمل نفقات إضافية.

١٤- وبالرغم من هذه القيود، كان في مقدور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا نشر مراقبين عسكريين في كل موقع من المواقع المحددة في مركز تدريب باكلي، وكامب شيفلين، وتوبمانبورغ، وبو ووترسايد، وكاكاتا، وفوينجاما، وبوكانان، وكامب ناما، وزويدرو في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية أيضا بنشر أفرقة التسريح في جميع المواقع النشطة. وقام قائد قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وقت لاحق بتحديد مواقع إضافية في تابيتا، وغرينفيل، وهاربر. وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بنشر مراقبين عسكريين في تابيتا وغرينفيل في ١٩ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على التوالي، وتلتها أفرقة التسريح التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية. وكان من المتوقع نشر المراقبين العسكريين وأفراد التسريح التابعين لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة العسكرية في هاربر قبل نهاية كانون الثاني/يناير. ويجري الآن الاضطلاع بعملية التسريح التي يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في جميع مواقع نزع السلاح المحددة.

١٥- وبغية اسباغ المصادقية على عملية نزع السلاح والتسريح، يجري تقديم جراية ثابتة فقط في مقابل سلاح قابل للاستخدام أو ١٠٠ طلقة ذخيرة. ويجري اصدار قسائم إعادة الإدماج و/أو الجرايات للمقاتلين المسرحين، الذين يجري نقلهم عندئذ إلى وجهاتهم النهائية. ووفر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائل نقل محدودة لتغطية النقص في المركبات، ومن المقرر أن تصل قريبا شاحنات إضافية تزود بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. وقام برنامج الأغذية العالمي بتسهيل عملية نزع السلاح والتسريح بتقديم جراية وحيدة للمقاتلين المسرحين الذين قاموا بتسليم سلاح قابل للاستخدام. وبحلول ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان قد جرى توزيع نحو ٥٩٦ طنا متريا من السلع الغذائية المتنوعة على نحو ١٢ ٥٠٠ من المقاتلين المسرحين.

١٦- وخلال الأسبوع الأول من عملية نزع السلاح والتسريح، أبدى مقاتلو الفصائل حماسا ملحوظا لنزع السلاح، وحضروا بأعداد كبيرة. أما في زويدرو، التي خُصصت لمجلس السلام في ليبيريا، وفوينجاما وبو ووترسايد، اللذين خصصا لجناح الحاج كروما من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، فقد تأخر بدء العملية بسبب القلق فيما يتعلق بالظروف المحلية الذي أعربت عنه زعامة الفصيلين المعنيين.

١٧ - وخلال الأسبوع الثاني للعملية، بدأ معدل نزع السلاح في التباطؤ في جميع المواقع. غير أنه عند قرب الانتهاء من وضع هذا التقرير، استعادت العملية سرعتها، مع ارتفاع في عدد المقاتلين المنزوع سلاحهم عن الأيام العشرة السابقة. وجرى إقامة موقع مخصص لنزع السلاح في سوميل في ١١ كانون الثاني/يناير، أسفر عن نزع سلاح ٩١٦ من مقاتلي جناح الحاج كروما من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية. وجرى نزع سلاح نحو ٥٠٠ ٢ مقاتل في ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، علاوة على تسليم الجبهة الوطنية القومية الليبرية لعدد كبير من الأسلحة الثقيلة في المواقع المخصصة لنزع السلاح التي أقيمت في غبارنغا وسانكلي. وذكر أيضا جناح الجنرال جونسون من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية والقوات المسلحة الليبرية أنه سيجري قريبا نزع سلاحهما في توبمانبورغ وكامب شيفلين. وبحلول ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان قد جرى نزع سلاح ما مجموعه ٥١٠ ١٢ من المقاتلين وتسليم ما مجموعه ٤٢٨ ٤ سلاحا قابلا للاستخدام و ١٠٣ ١ أسلحة غير قابلة للاستخدام، وكذلك أكثر من ٥٠٠ ٥٠٠ قطعة ذخيرة (انظر المرفق الثاني). وفي نفس الوقت، ووسط الشك المتزايد حول الرقم الاجمالي المعلن البالغ ٦٠ ٠٠٠، وهو رقم وُضع على أساس بيانات ١٩٩٣، فإن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا يريان الآن أن التقدير الأكثر واقعية للعدد الاجمالي للمقاتلين في المنطقة هو ٣٣ ٠٠٠. وجرى ارسال هذا الرقم إلى جميع الفصائل مع طلب بيان به في موعد غايته ٣١ كانون الثاني/يناير.

١٨ - وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها ممثلي الخاص وأعضاء لجنة الوساطة، وكذلك قائد قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن الشك العميق وانعدام الثقة المتبادلين لا يزالان قائمين فيما بين الفصائل ويشكلان العقبة الرئيسية أمام نزع السلاح، ونتيجة لذلك، فإن بعض القادة المحليين يعملون بنشاط على إثناء مقاتليهم عن نزع سلاحهم. وفي بعض الحالات، جرى اعتقال ومعاينة المقاتلين الذين نزعوا سلاحهم بدون موافقة قادتهم. وفي مناطق أخرى، يحضر المقاتلون إلى مواقع نزع السلاح لنزع سلاحهم تحت سائر الظلام وطلبوا نقلهم بعيدا عن هذه المواقع من أجل سلامتهم.

١٩ - ويتعين أيضا القول بأنه لم يكن في مقدور مجلس الدولة التابع للحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية تقديم دعمه الكامل لكفالة نزع سلاح المقاتلين. ولم يتخذ كل من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح، التي تعتبر الوكالة التابعة للحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية المسؤولة عن تنسيق أنشطة نزع السلاح مع الفصائل، ومجلس الدولة ذاته الإجراءات المتضافرة المطلوبة. غير أن رئيسة مجلس الدولة، السيدة روث بيري، وجهت كلمة إلى الأمة عشية بدء العملية وحثت المقاتلين على التقدم لنزع السلاح. وقامت الرئيسة أيضا برحلتين شملتتا مقاطعات بومي، وغراند كيب ماونت، ومرجيبي، وبونغ لتشجيع المقاتلين على نزع سلاحهم. وفي هذا السياق، كتبت رسالة إلى رئيسة مجلس الدولة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ للاعراب عن القلق لاستمرار المصاعب في عملية نزع السلاح ولمطالبتها بحث زعماء الفصائل على بذل جهد جاد للتعجيل بها.

خامسا - العملية الانتخابية

٢٠ - مما يجدر ذكره أنه وفقا للجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا، تلقت الأمم المتحدة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ طلبا رسميا من مجلس الدولة من أجل تقديم المساعدة لوضع اطار انتخابي مناسب لاجراء الانتخابات في ليبيريا في موعد بحلول نهاية أيار/مايو ١٩٩٧. وفي أعقاب مناقشات جرت مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وصلت إلى منروفا في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ فرقة مسح تقنية تابعة للأمم المتحدة وأجرت مشاورات مع مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء مجلس الدولة وممثلو المجتمع المدني الليبري والمجتمع الدولي.

٢١ - وركزت الفرقة اهتمامها، حسبما طلب إليها، على الخطوات اللازم اتخاذها في الظروف السائدة لتهيئة اطار قابل للبقاء وقابل للتصديق من أجل اجراء انتخابات حرة ونزيهة في موعد غايته نهاية أيار/مايو ١٩٩٧. وحددت الفرقة ثلاثة شروط رئيسية للنجاح: إطار سياسي نزيه وقابل للتصديق؛ وعملية انتخابية تتسم بالكفاءة والتخطيط الجيد، وتقديم دعم كافٍ من المجتمع الدولي. واستنادا إلى استنتاجات فرقة المسح التقني، جرى إعداد مجموعة من مشاريع التوصيات، تتعلق أساسا بمتطلبات إقامة إطار سياسي قابل للتصديق لاجراء الانتخابات. وجرى أيضا وضع التوصيات على أساس الحاجة إلى أن تكون الانتخابات شاملة، وبسيطة من الناحية العملية وفعالة من حيث التكاليف بقدر الإمكان.

٢٢ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أوفدت السيد لانسانا كوياتي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بوصفه مبعوثي الخاص الى المنطقة لاجراء مشاورات بشأن مشاريع التوصيات مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ورئيس دولة نيجيريا، ومع الأطراف الليبرية والمجتمع المدني. وقد اقترح على رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بأن يتم في اجتماع خاص للجنة التسعة التابعة للجماعة مع الأطراف الليبرية وضع "مجموعة قواعد انتخابية مؤقتة" لغرض الانتخابات المقبلة، لتصبح جزءا لا يتجزأ من اتفاق أبوجا، وقد قبل رئيس الجماعة الاقتصادية هذا الاقتراح. ولا يقصد بهذه المجموعة أن تحل محل النظام الانتخابي الليبري القائم أو أن تدخل إصلاحات عليه، أو أن تغير دستور البلد، بل ستكون بمثابة آلية مؤقتة تتيح تشكيل حكومة وحدة وطنية وتمهد السبيل لعودة النظام الدستوري. ويتوقع أن يعقد اجتماع لجنة التسعة والأطراف الليبرية في أواسط شباط/فبراير وأن يكون على مستوى القمة.

٢٣ - وقد رأى مبعوثي الخاص أنه، على الرغم من وجود اتفاق واسع النطاق فيما بين الليبريين بشأن العديد من الآراء التي اقترحها الفريق التقني، فإن البعض لم يَظْهَر نفس القدر من التأييد. وعلاوة على ذلك، فإن طابع عدم المرونة الذي اتسمت به بعض ردود الأفعال، وخاصة من جانب بعض زعماء الفصائل، يمكن أن يكون مصدرا للقلق. ومن بين الجوانب التي تناولتها التوصيات الانتخابية والتي تتطلب مزيدا من المناقشة هناك عدد المجالس في الهيئة التشريعية، وما إذا كان ينبغي إجراء جولة ثانية لانتخابات رئيس الجمهورية؛ وتكوين اللجنة الانتخابية؛ والتصويت من جانب اللاجئين؛ والدور الذي ستضطلع به كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والأمم المتحدة. ويؤمل أن تُحَلَّ هذه المسائل باتباع الأطراف، ومنها الفصائل الليبرية، نهجاً بناءً من جميع النواحي، فيما يتخذ المزيد من الخطوات نحو إجراء انتخابات

حرة ونزيهة في ليبيريا. ويجب أن تُتخذ هذه الخطوات على وجه السرعة إذا أُريد أن تُجرى الانتخابات في حينها بحلول نهاية أيار/مايو ١٩٩٧.

٢٤ - ومن الواضح أن بإمكان البعثة أن تضطلع، الى جانب ولايتها الحالية في مجال المراقبة والتحقق، بدور أساسي في مسائل من قبيل تنسيق الدعم الانتخابي الدولي وإدارة الصناديق الاستثمارية الدولية للانتخابات، إلا أنه سيكون من الضروري انتظار سن مجموعة القواعد الانتخابية قبل أن يتسنى اتخاذ قرار واضح بشأن الطريقة التي يمكن أن تقدم بها منظومة الأمم المتحدة الدعم على أفضل وجه للانتخابات. وحالما تُسن مجموعة القواعد وتُنشأ الأطر السياسية والتنظيمية، ستقدم الى مجلس الأمن توصيات محددة بشأن دور البعثة. ويتوقع أن تستند هذه التوصيات الى اشتراك الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في تنسيق الانتخابات.

سادسا - حقوق الإنسان

٢٥ - أُشير في الفقرة ٦ أعلاه الى تقرير اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار بشأن مذبحه سينجي. وعلاوة على ذلك، يجري موظف شؤون حقوق الإنسان تحقيقا موازيا للتأكد من أماكن وجود وسلامة الأشخاص الذين اختطفوا ولا يزالون مفقودين. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن سلسلة من المذابح والانتهاكات الأخرى التي وقعت في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في بومي ومقاطعات غراند كيب ماونت، والتي يعتبر أن لها صلة بمذبحه سينجي.

٢٦ - وتجري البعثة تحقيقات في أربع حوادث أخرى تتصل بحقوق الإنسان وقعت في كانون الأول/ديسمبر. ففي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اختطف ثلاثة موظفين في وزارة التربية والتعليم في كونغو تاون، خارج مونروفيا مباشرة. ووفقا لما ورد في الصحف تعرض هؤلاء الثلاثة للجلد ثم قتلوا بعد أن وضعت إطارات سيارات حول أعناقهم ثم أشعلت فيها النيران. بيد أن وفاة هؤلاء الأفراد المختطفين لم تؤكد.

٢٧ - ويتعلق تحقيق آخر، بلغ الآن مرحلته النهائية، بمذبحه بلاون تاون التي وقعت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عندما قُتل ١١ مدنيا على الأقل ضربا بالفضوس. وقد مثل هذا الهجوم ذروة سلسلة المصادمات التي حدثت في المنطقة، واستمرت فترة شهرين، بين مقاتلي جناح جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة وأفراد القوة المسماة قوة الدفاع الكونغولية المنتسبة الى جناح الجنرال الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة.

٢٨ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قُتل أربعة أشخاص عندما نَصَب رجال مسلحون كمينا لسيارة الأجرة التي كانوا يستقلونها على طريق بومي السريع متجهين الى توبمانبورغ. ولا تزال البعثة تحقق في هذه الحادثة.

٢٩ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قتل ستة أشخاص على أيدي مقاتلين مسلحين على طريق بومي السريع. وتبين أن خمسة من الضحايا الستة هم من مقاتلي جناح جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة. وقد وجهت التهمة الى قوة الدفاع الكونغولية.

٣٠ - وتشمل التقارير التي وردت الى البعثة والمتعلقة بحدوث انتهاكات بينة أو مزعومة لحقوق الإنسان قيام مقاتلي جناح جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة بمضايقة الأفراد المنتمين الى المنظمات الإنسانية الدولية واحتجازهم في فونزولا، بمقاطعة غراند كيب ماونت، الأمر الذي أدى الى تعليق تقديم المساعدات الإنسانية الى المنطقة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وكذلك اكتشاف ما يزيد على ١٠٠ هيك عظمي في مستشفى غرينفيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

سابعاً - الجوانب الإنسانية

البرامج المرحلية

٣١ - تضمنت تفويض الالتزام المالي بما قيمته ١٠ ملايين دولار والذي منحه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مبلغاً قدره ١,٧١ مليون دولار لغرض عملية الإدماج الأولية، أو ما يسمى بالأنشطة المرحلية. وسيقوم مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية بتنسيق هذه الأنشطة، حيث سيقوم بتوزيع الأموال على الشركاء المنفذين. وعلاوة على ذلك، قدم كل من الاتحاد الأوروبي ووكالة المعونة الدولية للولايات المتحدة أموالاً لهذا البرنامج، على نحو ما قامت به وكالات الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأغذية العالمي، الذي قدم الدعم لجميع أنشطة الغذاء مقابل العمل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٣٢ - وحتى الآن، تم تنفيذ عدد محدود من البرامج المرحلية، في الحالات التي تسمح بها ظروف السوقيات والأمن. وقد بدأ برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً مرحلياً ينفذه فريق التعمير المدني لدعم عملية التسريح.

٣٣ - وسوف تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور رئيسي في عملية التوطين والإدماج بتقديم مدخلات زراعية أساسية، علاوة على تقديم دعم تقني لتيسير استئناف أنشطة الزراعة الإنتاجية.

٣٤ - ويحظى المقاتلون من الأطفال باهتمام خاص في عملية إعادة الإدماج. وتشير الإحصاءات المتعلقة بالمقاتلين الذين جردوا من السلاح إلى أن المقاتلين من الأطفال يشكلون ٣٠ في المائة تقريباً من مجموع عدد المحاربين، وقد يتسنى لم شمل ٩٠ في المائة مع أسرهم. واضطلعت اليونيسيف فيما تقوم به من أنشطة مع المنظمات غير الحكومية الدولية منها والوطنية، ضمن الإطار الذي اعتمدته فرقة العمل المعنية بالتسريح، بدور قيادي في تسريح الجنود من الأطفال وإعادة إدماجهم. وقد تم تسريح نحو ٣ ٠٠٠ طفل مقاتل منذ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٣٥ - وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مشروع لتقديم مساعدة طارئة للمؤسسات العامة الرئيسية لتمكينها من المشاركة بفعالية في برنامج إعادة الإدماج. ومن هذه المؤسسات وزارات التخطيط والشؤون الاقتصادية، والتعليم، والزراعة، والتجارة، والعدل، ومكتب شؤون الميزانية. ولتحسين السلامة في مطار سبريغس بين، وهو أحد القنوات الرئيسية للمساعدات الطارئة، قدم البرنامج الإنمائي برج مراقبة متنقلا، دخل مرحلة التشغيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

الإغاثة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٣٦ - كان ارتفاع مستوى المساعدة الإنسانية، منذ تقرير سلفي الأخير، متواضعا، وإن كانت الأنشطة الإنسانية لا تزال تتعثر نظرا لعدم وجود سبل وصول آمنة إلى العديد من المناطق في ليبيريا. وتقدم اليونيسيف الدعم لبرامج المرافق الصحية، والمياه، والتعليم والصحة، وقد بدأت حملة تحصين وطنية مع منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الأفرقة الصحية للمقاطعات. ويقدم برنامج الأغذية العالمي مواد غذائية غوثية إلى الفئات الضعيفة والمشردين في الملاجئ. كما بدأ برنامجا لتقديم الأغذية في المدارس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظمة الصحة العالمية دعمها لشبكة الخدمات الصحية في البلد من خلال تنشيط الخدمات الصحية والإمداد بالمعدات الطبية والأدوية، علاوة على رصد الأوبئة وتدريب موظفي الصحة. واستأنفت منظمة الأغذية والزراعة أنشطتها، وهي تعكف حاليا على وضع خطط للموسم الزراعي القادم. وتقوم هذه المنظمة أيضا باستكمال الخطط والاستراتيجيات التي وضعت في العام الماضي للأنشطة الزراعية، وكذلك للأمن الغذائي.

٣٧ - ونظرا لبطء وتيرة تنفيذ اتفاق أبوجا، وكذلك الانتهاكات المتكررة للاتفاق من جانب الفصائل، لم تستأنف مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد التخطيط لتنظيم عودة اللاجئين الليبريين من البلدان المحيطة بليبيريا. ويؤمل أن تسمح الظروف، عقب إتمام نزع السلاح، للمفوضية بالبدء في التخطيط للعودة الطوعية للاجئين.

٣٨ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اشتركت إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات والنداء المشترك بين وكالات منظومة الأمم المتحدة من أجل برامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية والسلام في ليبيريا. وتتركز الوثيقتان على مواصلة الأنشطة الإنسانية، وإعادة إدماج السكان المتضررين، وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية وأنشطة الحكم والإدارة. وتضطلع إدارة الشؤون الإنسانية بتنسيق أنشطة المساعدات، في حين يضطلع البرنامج الإنمائي بتنسيق أنشطة إعادة الإدماج/التأهيل الطويلة الأجل.

ثامنا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٩ - منذ الاضطرابات التي حدثت في مونروفيا في ٦ نيسان/أبريل، عادت الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة تجارة التجزئة والجملة في المواد الغذائية والسلع العامة، إلى حوالي ٧٠ في المائة من مستواها قبل

٦ نيسان/أبريل. وتحسن سعر الصرف للعملة الليبرية ليصبح ٥٢ دولارا ليبريا للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بعد أن كان ٨٠ دولارا ليبريا للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وانخفضت بصورة نسبية أسعار البنزين والأرز والسلع الأساسية الأخرى. غير أن ارتفاع معدل البطالة والتأخر في سداد المرتبات لا يزالان يجعلان السكان بصفة عامة عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية دون مساعدات إنسانية وإنمائية.

٤٠ - وبدأت منظمة العمل الدولية، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجا للتدريب المهني من أجل زيادة توفر الأيدي العاملة الماهرة والوظائف. كما تشمل المساعدات التعاونية الدعم التعليمي، وتوفير الكهرباء لمستشفى ج. ف. كيندي التذكاري، والتخطيط لبدء برنامج للحكم والإدارة، بما في ذلك مواصلة تقديم المساعدة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٤١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، استأنفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عملياتها في ليبيريا بتعيين منسق لحالات الطوارئ. ويتمثل الهدف الرئيسي للعملية في تحسين آلية التنسيق في القطاع الزراعي، بغية وضع استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي في البلد.

٤٢ - وتقوم منظمة الصحة العالمية، بتمويل من البرنامج الإنمائي، بتعزيز فرقة عمل للرد السريع على الأوبئة من خلال نظام وطني فعال لمراقبة الأمراض. وستعزز هذه المبادرة قدرة الحكومة على التخطيط لاتجاهات الأمراض ورصدها في البلد، وبخاصة أثناء عمليات الإعادة للوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وتضطلع منظمة الصحة العالمية أيضا بتنفيذ برنامج للتعبئة والتمكين الاجتماعيين وعلى صعيد المجتمع المحلي من أجل الصحة والتنمية، يهدف إلى الاستفادة من قدرات الناس ومبادراتهم في الجهود الصحية.

تاسعا - ملاحظات ختامية

٤٣ - شهدت عملية السلام الليبرية بعض التطورات الإيجابية على مدار فترة الشهرين ونصف الشهر الماضية. فقد بدأت عملية نزع السلاح والتسريح في موعدها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان قد تم نزع سلاح وتسريح أكثر من ١٢ ٥٠٠ مقاتل، من بينهم حوالي ٣ ٠٠٠ من المقاتلين الأطفال، حيث سلموا أسلحتهم وذخائرهم أثناء العملية. وفي حين لا يعد ذلك أمرا هينا، فإنه لا يمثل سوى أكثر قليلا من العدد الإجمالي المقدر للمقاتلين في البلد. والزيادة الكبيرة في عدد المقاتلين الذين نزع سلاحهم خلال الأسبوع الماضي يمكن أن تعزى في جانب منها إلى ما أعرب عنه قادة الفصائل من تأييد علني لهذه العملية في الآونة الأخيرة. غير أن بعضا من الفصائل الأصغر لا يزال عليها أن تحقق نتائج إيجابية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، ورغم هذه العلامات المشجعة على الامتثال، لا يبدو من المرجح أن تتم عملية نزع السلاح بصورة فعالة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير. وأشار في هذا الصدد إلى اعتزام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تشديد التدابير بعد ذلك لضمان توفر أقصى قدر ممكن من الأمن.

٤٤ - وتستمر عملية التحضير لإجراء الانتخابات. والدعم الذي أعربت عنه البلدان المانحة المهمة لهذه العملية، وكذلك رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ورئيس الدولة في نيجيريا، وموافقته على الدعوة لعقد اجتماع مشترك خاص للجنة التسعة والأحزاب الليبرية في منتصف شباط/فبراير على مستوى القمة، موضع ترحيب كلها. ويؤمل أن قادة الفصائل الذين انتقدوا بعض عناصر التوصيات الانتخابية سيواصلون مع ذلك المساعدة في وضع تفاصيل الانتخابات والمشاركة فيها، حيث يتفق الجميع على ضرورتها. وأرحب في هذا السياق باجتماع مجلس الدولة الذي عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير، وهو أول اجتماع يُعقد منذ حادث إطلاق النار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وأعرب عن تقديري لجهود وزير خارجية نيجيريا، الزعيم توم إيكيمي، ووزير خارجية غانا، السيد الأمين كامارا، ونائب وزير خارجية غانا، السيد محمد بن شنباس، في هذا الصدد. وأدعو قادة الفصائل الى مواصلة الاجتماع بانتظام والعمل معا.

٤٥ - كما أن من المشجع ملاحظة أن الاجتماع الثاني للتحقق والتقييم الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا قد أكد مجددا تصميم الجماعة على الامتثال الصارم للجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا.

٤٦ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال حالة الأمن غير مستقرة في ليبيريا. فقد استمر اندلاع أعمال القتال المتفرقة بين الفصائل، أساسا بين فصيلي حركة التحرر المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا من ناحية، في حين يظل المجلس الليبري للسلام يكن شكوكا عميقة تجاه الجبهة الوطنية القومية الليبرية من ناحية أخرى. وتلقي هذه الحوادث شكوكا على التزام الفصائل بعملية السلام. ولا أعتقد أن المجتمع الدولي سيكون مستعدا لدعم إجراء الانتخابات ما لم يكن من الممكن إجراؤها في بيئة آمنة بدرجة معقولة. وسيكون دور فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ضمان أمن الانتخابات دورا هاما بصفة خاصة. ولهذا السبب، فإنني أحث الدول الأعضاء على مساعدة بلدان الجماعة التي تعهدت بتوفير قوات إضافية لفريق الرصد لتمكينه من الوصول الى منطقة البعثة، والمساعدة في تزويد فريق الرصد بالموارد اللازمة لصيانة وسائل النقل التابعة له. كما أن المعونات المقدمة من المجتمع الدولي ستكون أساسية في دعم البرامج الانتقالية لإعالة المقاتلين المسرحين والتعجيل ببرامج إعادة الإدماج التي تخطط لها الأمم المتحدة ومجتمع المانحين.

٤٧ - ومع مضي الأعمال التحضيرية للانتخابات الليبرية قدما، وفقا للجدول الزمني المحدد الذي ينتهي موعده النهائي في ٣١ أيار/مايو، فإنني سأبقي الحالة هناك قيد الاستعراض الدقيق بصفة خاصة، وسأطلع مجلس الأمن عليها بناء على ذلك.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة
في ليبيريا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

المجموع	آخرون*	مراقبون عسكريون	
٢		٢	أوروغواي
١١		١١	باكستان
١٤	٧	٧	بنغلاديش
٢		٢	الجمهورية التشيكية
٥		٥	الصين
١١		١١	كينيا
٢		٢	ماليزيا
١٢		١٢	مصر
٦		٦	نيبال
١٣		١٣	الهند
٧٨	٧	٧١	المجموع

* أفراد خدمات طبية.

المرفق الثاني

ألف- توزيع نزع السلاح، حسب الفصائل في
٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

النسبة المئوية	المقاتلون المنزوع سلاحهم	القوام المقدّر المنقح*	الفصيل
٥٤,١٦	٦ ٧٧٠	١٢ ٥٠٠	الجهة الوطنية القومية الليبرية
٥١,٥٧	٣ ٥٠٧*	٦ ٨٠٠	حركة التحرر المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا
٦,٩١	٤٨٤	٧ ٠٠٠	القوات المسلحة الليبرية
٢٤,٢١	٩٢٠	٣ ٨٠٠	حركة التحرر المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (جناح جونسون)
٢٦,٢٤	٦٥٦	٢ ٥٠٠	المجلس الليبري للسلام
٤٣,٢٥	١٧٣	٤٠٠	قوات الدفاع الليبرية
٣٧,٩٠	١٢ ٥١٠	٣٣ ٠٠٠	المجموع

* يشمل ١٠١ مقاتل تم نزع سلاحهم في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في فوينجاما قبل بدء نزع السلاح رسميا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

باء - الأسلحة التي سلمها المقاتلون في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧^(١)

الفصيل	صالحة للاستخدام	غير صالحة للاستخدام	الذخائر ^(ب)
الجبهة الوطنية القومية الليبرية ^(ج)	٣ ١٠٠	٧٧٧	١٢٤ ٢٨٨
حركة التحرر المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا ^(د)	٧٣٣	١٩٨	٣١٧ ٣٤٧
القوات المسلحة الليبرية	٢٠٣	٣٣	١٠ ٤٢٧
حركة التحرر المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (جناح جونسون)	١٩٧	٦٩	٢٤ ٠٦٨
المجلس الليبري للسلام	١٣٦	٢٠	٢٢ ٠٣٠
قوات الدفاع الليبرية	٥٩	٦	٤ ٠٥٧
المجموع	٤ ٤٢٨	١٠٣ ^(هـ)	٥٠٢ ٢١٧

(أ) تشمل المسدسات، والمدافع الرشاشة/البنادق الرشاشة، والبنادق، والرشاشات ذات الاستخدامات العامة، والقذائف الصاروخية/المضادة للدبابات، والأسلحة ذات الأعيرة الثقيلة وغيرها من الأسلحة.

(ب) تشمل القنابل اليدوية، والأسلحة الصغيرة، والذخائر ذات الأعيرة الثقيلة، وقذائف المدفعية، والألغام.

(ج) في ٢٦ كانون الثاني/يناير، سلمت الجبهة الوطنية القومية الليبرية الأسلحة التالية في غبارنغا وسانيكلي: مدفعان هاوز عيار ١٠٥ ميلليمترات، قاذف صاروخي متعدد المواسير به ٤٠ ماسورة عيار ١٢٢ ميلليمتر، مدفع رشاش مضاد للطائرات متعدد المواسير به ٤ مواسير عيار ١٤,٧ ميلليمتر، مدفع رشاش مضاد للطائرات ذو ماسورتين عيار ١٤,٧ ميلليمتر، ثلاثة هاونات، وعدد من الرشاشات المتوسطة.

(د) يشمل الأسلحة والذخائر التي تم تسليمها طوعا في أيلول/سبتمبر في فوينجاما قبل بدء نزاع السلاح رسميا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(هـ) باستثناء ١١٤ قطعة سلاح استعادها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من مخبأ بالقرب من توبمانبورغ.

المرفق الثالث

- - - - -